

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: العالم يغرق في الديون.. 152 تريليون دولار
- تحليل إخباري: كم تنفق دول العالم لجذب السياحة؟
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

بيرويل: سنرى غزارة في إنتاج أمريكا الشمالية النفطي بلوغ الأسعار 60 دولاراً

موقع أرقام

أشار رئيس وكالة الطاقة الدولية "فاتح بيرويل" إلى أن ارتفاع أسعار النفط إلى 60 دولاراً ربما يؤدي على الأرجح لزيادة الإنتاج في أمريكا الشمالية بالتزامن مع تباطؤ نمو الطلب العالمي.

جاء ذلك من خلال تصريحات له مع تلفزيون "بلومبرج" على هامش مؤتمر الطاقة العالمي في إسطنبول، حيث قال: "ربما نرى خلال فترة زمنية قصيرة نمواً قويا في إنتاج أمريكا الشمالية ومناطق أخرى، فيما ستكون الأسعار حول 60 دولاراً كافية لتحقيق ذلك."

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وأكد "بيروول" على مواجهة كبار المنتجين "تحديات خطيرة" بسبب التأثير السلبي لتراجع الأسعار على اقتصاداتها، لكنه في المقابل أشار إلى ضرورة تحديد الأسعار عن طريق الأساسيات "العرض والطلب" وليس بالتدخل في حركة السوق مباشرة.

ومن المعلوم أن أسعار النفط هبطت من فوق مستوى 100 دولار للبرميل منذ منتصف عام 2014 إلى ما دون 30 دولارا في يناير 2016.

الرابطة العالمية: النمو المتوقع للطلب على الصلب 0.5% في 2017

رويترز

قالت الرابطة العالمية للصلب خلال مؤتمرها المنعقد في إمارة دبي إنها تتوقع نمو الطلب العالمي على الصلب بنسبة 0.5 بالمائة على أساس سنوي ليصل إلى 1.51 مليار طن في 2017.

أضافت أن الطلب على الصلب هذا العام يتجه نحو النمو بنسبة 0.2 بالمائة إلى 1.501 مليار طن.

موديز: دول الخليج تفضل تمويل ديونها تقليدياً على إصدار الصكوك السيادية

صحيفة الأنباء الكويتية

قالت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية وخدمات المستثمرين إن دول الخليج تفضل إصدارات الدين بالشكل التقليدي لتمويل العجز في موازنتها على إصدار الصكوك السيادية.

وأضاف تقرير موديز أن إصدار الصكوك السيادية طويلة الأجل مستمر بانتظام في العديد من الدول، مشيراً إلى أن حجم الإصدارات يقترب من 28 مليار دولار بنهاية العام الحالي.

وأشارت إلى أن أحجام الإصدارات تظل مدعومة في المقام الأول بالمصدرين المنتظمين مثل تركيا، وإندونيسيا، وماليزيا، حيث تضمنت متطلبات الاقتراض السنوية لديهم ولعدة سنوات أدوات دين متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وأضاف التقرير: ن قطر لاتزال تسيطر على سوق الصكوك السيادية الخليجية، وحصلت على درجة Aa2 مع نظرة سلبية، وهي المصدر الأكثر نشاطاً وانتظاماً لإصدار الصكوك السيادية طويلة الأجل في دول مجلس التعاون الخليجي.

وسلط التقرير الضوء على تراجع أسعار النفط وزيادة العجز بدول مجلس التعاون الخليجي، مشيراً إلى أنها تفضل الهياكل التقليدية في إصدار الصكوك لتصل إصدارات الحكومة العمانية إلى درجة Baa1، وهو أول إصدار صكوك لها، مع نظرة مستقرة، وحققت صكوك الشارقة درجة A3 مع نظرة مستقر.

وقال ماثياس أنغونين، محلل لدى "موديز"، إن الإصدارات القوية المخطط لها للفترة المتبقية من 2016 تشير إلى استقرار تدفق الصكوك السيادية هذا العام.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ستاندرد أند بورز: الصين قد تحتاج إلى 1.7 تريليون دولار لتجنب أزمة القروض المتعثرة

موقع أرقام

قالت وكالة التصنيف الدولية "ستاندرد أند بورز" أن البنوك الصينية قد تحتاج لزيادة رأسمالها بما يصل إلى 11.3 تريليون يوان (1.7 تريليون دولار) اعتباراً من العام 2020 لتغطية الزيادة الكبيرة في القروض المتعثرة.

وأضافت "اس أند بي" في دراسة لها أن ارتفاع مستويات الديون أدى إلى تفاقم الأوضاع الائتمانية لأكثر 200 شركة في الصين هذا العام، مشيرة إلى أن التكلفة المحتملة تعادل ما يقرب من 16% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في الصين العام الماضي.

وترى الدراسة مجالاً ضيقاً لتحسن الأوضاع في عام 2017، وذلك وسط ارتفاع حجم الرافعة المالية والقدرة الفائضة الكبيرة في جميع القطاعات تقريباً. وقد برزت الديون مؤخراً باعتبارها واحدة من أهم التحديات التي تواجه الصين، وذلك مع ارتفاع أعباء الديون في البلاد إلى ما يقرب من 250% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويعتبر النمو المفرط في مستويات الائتمان بالصين إشارة مهمة إلى خطر متزايد يهدد بحدوث أزمة مصرفية في البلاد خلال السنوات الثلاث المقبلة، وذلك وفقاً لتحذيرات بنك التسويات الدولية مؤخراً.

تقرير: الشرق الأوسط يمتلك 47% من احتياطات الغاز الطبيعي العالمية

موقع مباشر

مباشر: توقعت شركة أبيكوروب للطاقة ارتفاع إنتاج منطقة الشرق الأوسط من الغاز الطبيعي بنسبة 10% ليصل إلى 756 مليار متر مكعب سنوياً بحلول عام 2021.

وأضافت الشركة في تقريرها أن منطقة الشرق الأوسط تمتلك 47% من احتياطات الغاز الطبيعي في العالم، وتتركز بشكل أساسي في إيران وقطر.

ولفت التقرير إلى أن توقعات وكالة الطاقة الدولية لصادرات الغاز الطبيعي من المنطقة أشارت إلى انخفاض محتمل بنحو 50 مليار متر مكعب في عام 2025.

وسلط التقرير الضوء على تراجع كميات الغاز الطبيعي المسال المصدرة من عمان، والإمارات، ومصر، واليمن، وتوقفها لدى البعض، وارتفاع واردات الغاز الطبيعي المسال في المنطقة بشكل عام لمواجهة الطلب المحلي.

وعالمياً، أشار التقرير إلى أنه على الرغم من ضخامة احتياطات الغاز إلى أن معروض الشرق الأوسط من الغاز الطبيعي آخذ في التناقص، وفتح ذلك الباب أمام مصادر جديدة لتصدير الغاز؛ مما اضطر مصدريه في الشرق الأوسط لضبط استراتيجيات التصدير للحفاظ على حصتها السوقية في أوروبا وآسيا.

اقتصاد بريطانيا قد ينكمش بنسبة 9.5% حال خروجها من الاتحاد الأوروبي

موقع أرقام

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

قد تفقد المملكة المتحدة ما يصل إلى 66 مليار جنيه إسترليني سنوياً في حال فرض شروط صعبة عليها أثناء مفاوضات الخروج من الاتحاد الأوروبي، وفقاً لما ذكرته "التايمز" نقلاً عن وثائق حكومية مسربة.

وذكرت الصحيفة أن الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا قد ينخفض بنسبة 9.5% في حال خروجها من الاتحاد الأوروبي وذلك مقارنة مع الوضع قبل الخروج.

وظهر الرقم المشار إليه (66 ملياراً) في مسودة مقدمة من إحدى اللجان إلى الحكومة تمكنت الصحيفة من الاطلاع عليها.

يأتي هذا بينما ذكر تقرير صادر عن شركة الاستشارات "أوليفر وايمان" في وقت سابق من هذا الأسبوع أن القطاع المالي في بريطانيا قد يفقد 38 مليار جنيه إسترليني من الإيرادات في حال إقرار شروط صعبة أثناء الخروج البريطاني.

ضعف الشركات يفقد بريطانيا "القوة الدافعة"

رويترز

يبدو أن الاقتصاد البريطاني يفقد قوته الدافعة مع مسح للشركات الكبرى يظهر تباطؤاً ملحوظاً في قطاع الخدمات وانزعاج مجالس إدارات الشركات، بفعل شكوك حول المستقبل عقب تصويت البلاد لمصلحة الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وبينما أدى الاقتصاد بأفضل مما توقعه معظم الاقتصاديين منذ التصويت على مصير بريطانيا في الاتحاد الأوروبي في يونيو، وذلك بفضل تفاؤل المستهلكين، إلا أن نتائج المسوح المعلنة مؤخراً ستزيد المخاوف بشأن التوقعات على الأجل الطويل. وقال اتحاد غرف التجارة البريطانية في مسحه الاقتصادي الفصلي، الذي يشمل سبعة آلاف شركة، والذي يعد الأكبر من نوعه، إن المقاييس الرئيسية لاستثمارات الشركات والثقة في الأعمال بلغت أدنى مستوى لها في أربعة أعوام في الربع الثالث.

وبشكل منفصل، أفاد المديرون الماليون في شركات بريطانية كبرى بحدوث انتعاش جزئي فقط في معنويات الشركات بعد انخفاض حاد في المعنويات عقب استفتاء الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، وفق شركة ديلويت للمحاسبة.

وبات المستثمرون يشعرون بقلق متزايد من أن بريطانيا ستفقد الكثير من شروط التجارة التفضيلية مع الاتحاد الأوروبي، فيما يطلق عليه "الانفصال الصعب"، مما دفع الجنيه الإسترليني للانخفاض إلى أدنى مستوى في 31 عاماً مقابل الدولار الأسبوع الماضي.

ودعا اتحاد الصناعات البريطانية وغيره من الجماعات الحكومية يوم السبت لاستبعاد أسوأ الخيارات الفعلية المتعلقة بالتجارة لتحرير استثمارات معطلة، بسبب مخاوف من أن الحكومة سوف تضع أهدافاً أخرى كأولوية في محادثات الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وفي حين أظهر مسح غرف التجارة البريطانية بعض إشارات على أن انخفاض الجنيه الإسترليني عزز صادرات الصناعة، إلا أنه أشار إلى تباطؤ ملحوظ بين شركات الخدمات التي تشكل العمود الفقري لاقتصاد القطاع الخاص البريطاني. وقال آدم مارشال، القائم بأعمال المدير العام لاتحاد غرف التجارة البريطانية، لـ"رويترز": "التباطؤ في الخدمات أمر مقلق؛ لأن من الواضح أنه القطاع المهيمن في الاقتصاد البريطاني. لقد تباطأ إلى مستويات لم نشهدها في سنوات عدة."

وأضاف أنه من المهم ألا نبالغ في تفسير بيانات ربيع واحد من العام، مشيراً إلى أن النمو بدأ متباطئاً قبل الاستفتاء. ووبات المستثمرون أكثر شكاً في أن بنك إنجلترا سيخفض أسعار الفائدة مرة أخرى هذا العام نظراً لقوة إنفاق المستهلكين، وتجدد انخفاض الإسترليني.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

لكن صناعات السياسات سينظرون إلى مسحي اتحاد غرف التجارة البريطانية وديلويت، بما يتفق مع وجهة نظرهم القائلة بأن الاقتصاد سيتباطأ بشكل ملحوظ في العام المقبل.

وقال اتحاد غرف التجارة البريطانية، إن مسحه الأخير - الذي أجري في الفترة بين 22 أغسطس و12 سبتمبر - يتماشى مع التوقعات بأن النمو الاقتصادي في 2017 سيصل إلى واحد بالمائة فقط، ما يمثل نصف متوسط معدل النمو منذ الركود الاقتصادي بين عامي 2008 و2009.

وأشار مسح ديلويت، الذي أجرى على 124 شركة كبرى إلى أن التوقعات الخاصة بالإنفاق الرأسمالي والتوظيف تحسنت في الربع الثالث، مقارنة مع استطلاعها السابق للمديرين الماليين في أعقاب التصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي.

التأثير على مصر:

تشير التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي مؤخرًا إلى تصاعد وتيرة الضغوط على فرص نمو الاقتصاد العالمي مما يستدعي تعزيزًا للإجراءات المصرية الهادفة إلى نمو الاقتصاد. ويستلزم الأمر على وجه الخصوص تنمية حجم الإنتاج الداخلي خاصة فيما يخص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل تصاعد وتيرة الركود المتوقع في بريطانيا وتحولات تحركات التدفقات النقدية الاستثمارية عالميًا إلى جانب ظهور حرب تجارية متصاعدة ما بين الولايات المتحدة والصين في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. وعلى مصر التحرك بصورة أكبر لتشجيع معدلات الاستهلاك الداخلي مع دعم تواجدها في الأسواق الإقليمية العربية والأفريقية على حد سواء لاقتناص حصص سوقية أكبر على المدى المتوسط والاستفادة من الاتفاقيات التجارية المشتركة مع تلك البلدان.

كما يجب الانتباه إلى أن الارتباط الاقتصادي والتجاري المصري الخليجي يعتبر استراتيجي وهو ما يستدعي تطوير مفاهيم التكامل به وعدم الاكتفاء بالوضع القائم حالياً، إقامة مناطق اقتصادية مشتركة وتوسيع نطاق اتفاقيات التبادل التجاري وإدخال قطاعات جديدة بها مثل الخدمات وإقامة صناعات مشتركة تخصص للإحلال محل الواردات في المنطقة العربية وتعتمد على الخامات والتنوع الاقتصادي المصري الخليجي سيعد أساسا اقتصاديا لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية خلال الفترة القادمة. ونرى أنه على مصر أن تبدأ في تفعيل المعالجات الجارية تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية والتي تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيلة بتخفيض حجم العجز وستكون كفيلة أيضا بتحسين قدرة الاقتصاد.

من الصحافة العالمية: العالم يغرق في الديون.. 152 تريليون دولار

صحيفة الشرق الأوسط

قروض - سندات - إصدار أوراق دين لتسوية مستحقات - توريق - أوراق تجارية - صكوك - أدون خزانة.. انتشرت هذه المصطلحات بشدة في الفترة الأخيرة، نتيجة رغبة الحكومات في زيادة معدلات النمو في بلدانهم، في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية في 2008، مما رفع من حجم الديون العالمية إلى 152 تريليون دولار، بما تمثل 225 في المائة من الناتج الاقتصادي العالمي خلال العام الماضي.

وترجع أهم أسباب ارتفاع الدين العالمي، إلى اعتماد معظم الدول على المبدأ الاقتصادي: "المتاجرة بالديون أفضل من استخدام رأس المال المملوك.. نظراً لانخفاض التكلفة"، ما رفع من حجم ديونها في ضوء التباطؤ العالمي الاقتصادي الذي يسود دول العالم حالياً، والذي أجبر صندوق النقد الدولي على إعادة النظر في سياسته المالية من جديد، ودعا البنوك المركزية إلى مراجعة السياسة النقدية المتبعة، مع ارتفاع معدلات الفقر حول العالم.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وقال صندوق النقد الدولي، إن العالم يسبح في ديون حجمها 152 تريليون دولار بنهاية العام الماضي، لكن هذا المستوى القياسي لم يمنع الصندوق من تشجيع بعض الدول على زيادة الإنفاق لتعزيز النمو.

وقال الصندوق، في تقرير، إن الديون العالمية العامة والخاصة بلغت 225 في المائة من الناتج الاقتصادي العالمي العام الماضي ارتفاعاً من نحو 200 في المائة في عام 2002، موضحاً أن نحو ثلثي إجمالي ديون عام 2015، أي نحو 100 مليار دولار مستحقة على مقترضين من القطاع الخاص، محذراً من أن تنامي الدين الخاص عادة ما يفضي إلى الأزمات المالية.

ووفقاً لمعهد التمويل الدولي، زادت الديون العالمية سواء الاستهلاكية أو الحكومية أو ديون الشركات المالية وغير المالية أكثر من عشرة تريليونات دولار في النصف الأول من 2016، لتتجاوز 216 تريليون دولار، بما يعادل 327 في المائة من الناتج الاقتصادي العالمي.

وكانت الزيادة كبيرة على نحو خاص في قطاع الشركات غير المالية، حيث زادت الديون 3.3 تريليون دولار إلى أكثر من 63 تريليون دولار وفي القطاع الحكومي، حيث زادت الإصدارات 3.3 تريليون دولار أيضاً إلى 59 تريليون دولار.

وتقترب ديون الأسواق المتقدمة سريعاً من 400 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث زاد إجمالي إصدارات الديون في شتى قطاعات الأسواق المتقدمة ثمانية تريليونات دولار إلى أكثر من 163 تريليون دولار في النصف الأول من العام.

وبهذا يصل مستوى الديون إلى 393 في المائة من الناتج الاقتصادي في الأسواق المتقدمة بزيادة أكثر من 50 نقطة مئوية عنه قبل عشر سنوات.

ورغم التحذير الواضح من صندوق النقد الدولي لحدوث أزمات مالية، فإن مديرة الصندوق كريستين لاغارد حثت الحكومات القادرة على الاقتراض وإنفاق المزيد، أن تفعل ذلك لتعزيز النمو الذي يعاني من ضعف مستمر.

وقال أسامة الأنصاري، أستاذ التمويل والتجارة في جامعة القاهرة، إن مستوى حجم الديون العالمية "يمثل خطر في مجمله، لكنه يختلف من دولة لأخرى، وليس كبير لإحداث أزمات مالية عالمية"، موضحاً أن "التمويل من خلال أسواق الدين العالمية أفضل بكثير من استخدام الثروات المحلية، نظراً لانخفاض تكلفته للدول التي لديها طاقة تصديرية عالية".

وأضاف الأنصاري، لـ "الشرق الأوسط"، أن الدول عادة ما تطرح سندات طويلة الأجل لمدة تتراوح من 20 إلى 40 سنة، تستثمر خلالها الأموال المجمع في مشاريع تأتي بعائد أكبر من المدفوع في أدوات دين محلية، محذراً من مخاطر الاستدانة للدول ذات الصادرات الضعيفة، التي عادة ما تحقق عجزاً في الميزان التجاري.

ديون الشركات غير المالية في الأسواق الناشئة

أفاد مسح صدر في 26 سبتمبر الماضي، بأن ديون الشركات غير المالية بالأسواق الناشئة ارتفعت إلى أكثر من 26 تريليون دولار في النصف الأول من العام الجاري لتتجاوز حجم إجمالي ناتج القطاع.

ووفقاً لمعهد التمويل الدولي فإن إصدارات ديون الشركات في الأسواق الناشئة زادت 1.6 تريليون دولار في النصف الأول مع مواصلة الشركات الاستفادة من تنامي الشهية لديون تلك الأسواق التي تدر عوائد أعلى بوجه عام من ديون الشركات في الأسواق المتقدمة.

وتشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد البالغ من الديون في الأسواق الناشئة يزيد نحو 60 في المائة عن مستواه في 2010، وأن الصين وتايلاند وكوريا تشهد أكبر زيادة في نصيب الفرد من الديون الاستهلاكية منذ 2010.

وجاءت أبرز زيادة في الإصدارات من بولندا، بينما سجلت البرازيل والمجر وروسيا أكبر الانخفاضات.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وقال المعهد: "إضافة إلى المخاطر المعروفة على نطاق واسع للاستقرار المالي فإن استمرار ارتفاع الديون - مع الإنفاق الاستثماري الضعيف - يثير المخاوف أيضاً من احتمال سوء توزيع الموارد... حصة متنامية من حصيلة الاقتراض الجديد جرى استخدامها في قطاعات طاقتها الإنتاجية أكبر من اللازم بالفعل - وبخاصة في الصين".

ديون الصين

بلغت الديون الأجنبية القائمة على الصين نحو 1.39 تريليون دولار في نهاية الربع الثاني من العام الجاري، وذلك مقارنة مع 1.36 تريليون دولار بنهاية مارس.

ووفقاً للهيئة المنظمة لسوق الصرف الأجنبي في الصين التي أوضحت الشهر الماضي، أن الديون الخارجية قصيرة الأجل بلغت 867.3 مليار دولار بنهاية ارتفاعاً من 849.1 مليار دولار بنهاية الربع الأول، ومثلت الديون الأجنبية قصيرة الأجل 62 في المائة من الإجمالي بنهاية الربع الثاني، بينما بلغت نسبة الديون المتوسطة الأجل والطويلة 38 في المائة من الإجمالي.

آفاق الاقتصاد العالمي مع حجم الديون

لاحظ صندوق النقد الدولي ارتفاع الدين الخاص في الاقتصادات المتقدمة وعدد قليل من اقتصادات الأسواق الصاعدة ذات الأهمية النظامية، لكنه قال في مؤخرًا إن الاتجاهات العامة تتسم بالتفاوت الشديد منذ عام 2008.

وأوضح الصندوق في تقرير عن آفاق الاقتصاد العالمي، أن في الاقتصادات المتقدمة - مركز الأزمة - كان الحد من نسب الرفع المالي غير متوازن، كما استمر تصاعد الدين الخاص في كثير من الحالات. كذلك ارتفعت مستويات الدين العام، فيما يرجع جزئيًا إلى تحمل التزامات القطاع الخاص من خلال إنقاذ البنوك.

وأدت إتاحة التمويل في مختلف أنحاء العالم إلى طفرة في الائتمان المقدم للقطاع الخاص في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، ومن أبرزها الصين.

وفي البلدان منخفضة الدخل، ارتفعت مستويات الدين العام والخاص بفضل زيادة توافر الخدمات المالية واتساع نطاق إتاحتها، بالإضافة إلى تحسن فرص النفاذ إلى السوق، وإن كانت نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي لا تزال منخفضة بوجه عام.

ولخص الصندوق، الحل في "النمو" قائلاً: "كل شيء يصب في النمو". لذلك دعا الدول إلى زيادة الإنفاق. وأضاف، يسير خفض نسب الرفع المالي بوتيرة بطيئة حتى الآن في الاقتصادات المتقدمة المثقلة بالديون، وهو ما يرجع في معظمه إلى البيئة الحالية التي تتسم بانخفاض معدلات النمو والتضخم. ويمكن أن يؤدي خفض نسب الرفع المالي إلى تفاقم الأمور بوضع عقبة أخرى أمام النشاط الاقتصادي. وقد تؤدي نسب الدين المرتفعة إلى إبطاء وتيرة التعافي الاقتصادي، لعدد من الأسباب:

أولاً: يؤدي ارتفاع مستويات الدين الخاص إلى تعزيز احتمالية الأزمات المالية، وهو ما يقترن في العادة بتباطؤ اقتصادي أعمق وأطول استمرارية من التباطؤ الذي يصاحب حالات الركود المعتادة. ولا تقتصر المخاطر على الدين الخاص، لأن دخول الأزمة المالية بنسب دين عام مرتفعة يفاقم الآثار المترتبة عليها، وهو ما يحدث في الأسواق الصاعدة أكثر من الاقتصادات المتقدمة.

ثانياً: يمكن أن تؤدي مستويات الدين المفرطة إلى فرض عبء على نمو الاقتصاد حتى في غياب الأزمات المالية، حيث ينتهي الأمر بالمقترضين المثقلين بالديون إلى خفض الاستثمار والاستهلاك.

وتشير الأدلة إلى ضرورة استعادة النمو القوي والعودة إلى مستويات تضخم عادية، حتى يتسنى إحداث خفض ملموس في نسب الرفع المالي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وتساءل الصندوق: "ما الذي يمكن عمله في عالم تخضع فيه حركة السياسات لقيود تفرضها إما محدودية الموارد وإما عدم قدرة روافع السياسات (مثل أسعار الفائدة) على اتخاذ خطوات إضافية؟".

وأوضح: "على صعيد المالية العامة، يمكن أن تكون التدخلات الموجهة مثل البرامج التي ترعاها الحكومة للمساعدة في إعادة هيكلة الدين الخاص والدعم الحكومي لإعادة هيكلة القطاع المالي بالغة الفعالية في الحد من خسائر الناتج التي ترتبط عموماً بخفض نسب الرفع المالي في القطاع الخاص".

وكشف الصندوق عن أن سياسة المالية العامة لا تستطيع حل مشكلة الدين بمفردها، "فمنظراً لضيق حيز الحركة أمام السياسات، من الضروري الاستفادة من كل أوجه التضافر بين أدوات السياسة المختلفة - النقدية والمالية والهيكلية - لتحقيق استفادة أكبر من التدخلات المالية".

وخلفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة تركة تحديات ضخمة لاقتصادات الدول المتقدمة، خفضت معها أسعار الفائدة البنكية لـ"صفر"، ووصلت بالسالب في دول أخرى، ولجأت أغلب الحكومات إلى برنامج للتيسير الكمي (شراء الأصول) كإجراء سهل لضخ سيولة جديدة في الأسواق. كما ارتفعت الديون السيادية على الدول حول العالم، نتيجة ارتفاع العائد على السندات وأدوات الخزنة، فضلاً عن القروض التي توسعت فيها معظم الدول، لجذب سيولة جديدة.

وزادت المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي العالمي، وفقاً لهذه المعطيات، كما تراجعت آفاق النمو المتوقعة في الاقتصادات المتقدمة والناشئة أيضاً، نتج عنها أزمة سيولة ضربت بعض الأسواق، انخفضت معها قيمة الأصول إلى مستويات أقل، مما يتناسب مع أساسيات الاقتصاد الكلي.

ووصل الاقتصاد العالمي إلى مرحلة التباطؤ، بل والركود في بعض الدول، نتيجة تراكم هذه المؤشرات المخلفة من الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى معطيات جديدة مثل تراجع أسعار النفط والسلع الأولية، اللذين تسببا في تراجع معدلات التضخم في بعض الدول بأقل من المستهدف مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة اليورو.

ومؤخراً أوضح صندوق النقد الدولي أنه مستعد للنظر في فكره الاقتصادي ومناهجه المعنوية بالسياسات المالية، وقال كبير الاقتصاديين في الصندوق موريس أوبتسفلد: "الصدمة التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية أدت بالمجتمع الأكاديمي والمعني بالسياسات على مستوى العالم إلى القيام بعملية إعادة نظر واسعة النطاق في السياسة الاقتصادية الكلية والمالية، وبالنظر إلى تأثيرات قراراتنا على البلدان الأعضاء والنظام الاقتصادي العالمي، نرى أنه من المهم للغاية أن نواصل إجراء عمليات إعادة تقييم للفكر الذي نتبناه في ضوء الأدلة الجديدة".

وأضاف: "أدت الانخفاضات في أسعار النفط والسلع الأولية إلى استمرار مستوى المخاطر المرتفع في اقتصادات الأسواق الصاعدة، بينما أدى ارتفاع عدم اليقين بشأن التحول في نموذج النمو الصيني إلى زيادة انتقال التداعيات إلى الأسواق العالمية، وتسببت هذه التطورات في زيادة ضيق الأوضاع المالية، وخفض الإقبال على تحمل المخاطر، وزيادة المخاطر الائتمانية، وتعطيل معالجة الخلل في الميزانيات العمومية، مما أثر على الاستقرار المالي".

موجة ديون جديدة

تتجه أسواق الديون الحكومية الناشئة إلى عام قياسي، حيث يستقطب إغراء خيارات التمويل الرخيص مزيداً من الدول إلى السوق، ويشجع المقرضين المحثكين على إعادة تمويل السندات المستحقة والقائمة. وتتأهب الأسواق الناشئة وشركاتها ومستثمروها لموجة إصدارات ديون قد تقترب من المائة مليار دولار على مدى الشهرين المقبلين.

والدافع هنا هو أسعار الفائدة الشحيحة بالأسواق المتقدمة التي تجبر المستثمرين على البحث في أماكن أخرى، فضلاً عن انتعاش أسعار السلع الأولية ونحو عشرة مليارات دولار ستبحث عن وجهة جديدة عندما يحين موعد استحقاق عدد من السندات السيادية هذا الشهر.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

نانسي المغربي الخبيرة الاقتصادية في الاقتصاد الكلي وسيدة الأعمال المصرية تقول إن "حجم الديون العالمية لا شك أنه كبير، لكن السوق تصحح نفسها بنفسها، كلما زادت المخاطر"، مشيرة إلى الأزمات المالية التي حدثت على مدار العقود الماضية. وأضافت المغربي لـ "الشرق الأوسط": "الاقتصاد عبارة عن دورة لرأس المال". تلك لا بد أن تمر بمتغيرات مرتفعة تارة ومنخفضة تارة أخرى، وإذا كانت السوق العالمية تحول دون حدوث فقاعات قد تحدث أزمات، فإن مستوى هذه الديون لن يكون ذا مخاطر عالية على الاقتصاد العالمي". واعتبر صندوق النقد في توقعاته الجديدة التي نشرها الثلاثاء الماضي أن "الضغوط المتزايدة (التي تدفع) نحو اتخاذ تدابير انغلاق، تمثل تهديدًا استثنائيًا للنمو العالمي".

ومع استبعاد وجود أي كوارث اقتصادية وشيكة تلوح في الأفق، أبقى الصندوق توقعاته بلا تغيير لنمو الاقتصاد العالمي لهذا العام 3.1 في المائة، وكذلك لعام 2017 نحو 3.4 في المائة، معيدًا بذلك التأكيد على تقييمه الذي أصدره في يوليو. لكن الصندوق قال إن الاقتصاد العالمي بعد ست سنوات من الأزمة المالية لا يزال يظهر مؤشرات "هشاشة" كبيرة، ولا يبدو قريبًا من استعادة النتائج الجيدة التي شهدتها سنوات بداية الألفية الثالثة 5.6 في المائة في عام 2007. وأشار الصندوق إلى أن النمو البطيء المترافق مع استمرار البطالة والأجور الراكدة وعدم المساواة المتزايد، أدى حتى الآن إلى تغذية خطاب "يتهم العولمة (بأنها) سبب كل الشرور"، ويدعو إلى انغلاق اقتصادي على الذات.

وقال كبير الاقتصاديين في صندوق النقد موريس أوبستفلد، إن "تجاهل التجارة لن يؤدي سوى إلى تفاقم وإطالة أمد الركود الحالي في الاقتصاد العالمي". أما المدير العام للصندوق كريستين لاغارد فذهبت أبعد من ذلك الأسبوع الماضي، قائلة إن الحمائية تشكل "خطنا اقتصاديا فادحا".

التأثير على مصر:

يمثل حجم الدين المحلي في مصر وأعباء خدمته تحديا كبيرا مقارنة بالدين الخارجي والذي يمثل نسبة محدودة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمتوسط منطقة الشرق الأوسط. ولا يمكن التحكم في حجم الدين دون التعرض لعجز الموازنة المزمع الذي عانت منه مصر على مر أعوام ومازالت تعاني منه خصوصا خلال الأعوام الأربع الأخيرة والتي انخفضت فيها الإيرادات وزادت المصروفات بشكل مضطرب. بينما يمكننا محاولة تخفيض أعباء خدمة الدين عن طريق الإدارة الرشيدة لمحفظة الدين الحكومي.

لهذا نرى ضرورة التوجه إلى اعتماد الأداة المالية (صكوك التمويل) في الوقت الحالي سواء على المستوى الحكومي مما سيجذب استثمارات عربية خليجية للدخول في سوق الدين بما يرفع من الحصيلة الدولارية من جانب ويخفف العبء عن البنوك المحلية من جانب آخر ويرفع من مساحة البدائل التمويلية المتاحة. فهناك ضرورة للاستفادة من هذه الأداة في إطار خطة الدولة نحو تطوير الأدوات المالية وتنويعها لزيادة قدرة الشركات والحكومة وغيرها من الجهات الاعتبارية المختلفة على الحصول على التمويل، لما في ذلك من أثر إيجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصادي القومي، وعلى تمكين تلك الجهات من تنوع مصادر تمويلها.

وخلال الأعوام الأخيرة مثلت أدوات الدين المحلي نسبة متصاعدة من ودائع وحدات الجهاز المصرفي، في الوقت الذي تراجعت فيه معدلات توظيف القروض إلى الودائع على مستوى القطاع ككل، وهو الدور الرئيسي المعني به البنوك كوسيط مالي لتوظيف ودائعها في مشروعات تحقق قيمة مضافة لاقتصاد البلاد. ونرى أنه لا بد من وضع حد أقصى للاستدانة الداخلية وحجم طروحات الأوراق المالية التي تنوى طرحها من إجمالي ودائع البنوك، وأن يكون لديها مؤشر يربط بين محفظة استثمارات البنوك في أدوات الدين، وبين إجمالي الودائع المتوفرة لدى وحدات الجهاز المصرفي، إذا كانت تهدف فعليًا لإنعاش الأسواق ومحاربة الركود الاقتصادي. وفي حال تطبيق ذلك سيكون على وزارة "المالية" تقليص حجم الطروحات لفترة زمنية؛ حتى تهبط بالمؤشر للحدود الآمنة التي تسمح لها باستئناف الاقتراض، وهو ما سيدفع البنوك حتما لبذل المزيد من الجهد للبحث عن قنوات بديلة لتوظيف ما لديها من سيولة وتوجيهها لقنواتها الصحية، عبر ضخها بسوق القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات وأصحاب المشروعات.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وعلى الرغم من استمرار وزارة المالية في زيادة السندات ذات الأجل المتوسطة في مقابل أدون الخزنة ذات الأجل قصيرة الأجل وبناء منحى عائد لإصدارات الحكومة، من خلال إصدارات منتظمة لآجال مرجعية (1.5، 3، 5، 7، 10 سنوات) وإعادة فتحها لخلق سيولة في جانب المعروض من السندات؛ إلا أن نشاط السوق الثانوي لسندات الخزنة مازال ضعيفاً حيث يبلغ النشاط نسبة 1.1% من إجمالي الإصدار، وذلك حتى في ظل زيادة المعروض من الإصدارات بالإضافة إلى تركيز المستثمرين في سندات الخزنة. لهذا نرى ضرورة الإسراع بخطوة تفعيل سوق السندات الثانوي بالبورصة المصرية، حيث إن السوق ما زال ضعيفاً وغير عميق، وتستحوذ البنوك على كل تعاملاته، وذلك على عكس الأسواق الأخرى عالمياً المتوافر بها أسواق ثانوية نشطة مما يسمح بتوفير تمويلات متوسطة وطويلة الأجل للشركات.

يستدعي ذلك اتخاذ حزمة من الإجراءات المتكاملة لتعزيز قدرة السوق الثانوي لسندات الخزنة ومنها توسيع قاعدة المستثمرين، واستحداث آليات مثل بيع وإعادة شراء السندات، وتوحيد تسوية الأدون والسندات لتفعيل آليات تسليف الأوراق المالية الحكومية، والمحافظة على الإصدارات المنتظمة وخلق نقاط مرجعية في كل من سوق الإصدار والتداول وكذلك توحيد نظام التسوية للأوراق المالية الحكومية لتعزيز سيولة السندات. حيث تساهم سيولة السوق الثانوي في تخفيض تكلفة تلك الأوراق من خلال خفض عائد الإصدار. هذا بالإضافة إلى إعادة النظر في نظام طرح العطاءات (Uniform vs. Competitive auctions) ونظام التداول بالسوق الثانوي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: كم تنفق دول العالم لجذب السياحة؟

موقع أرقام

تُنفق البلاد أموالاً طائلة لجذب السياحة، والتي تشمل حملات إعلانية ذات ميزانية ضخمة، والإنفاق على المشروعات التي تعزز السفر والسياحة مثل المتاحف والإعلانات وتوفير مناطق سياحية آمنة، ويشكل ذلك جزءاً كبيراً من ميزانية الحكومة.

ووفقاً لمجلس السياحة والسفر العالمي، فمن المتوقع أن يصل إجمالي الإنفاق الحكومي على تسويق السياحة فقط إلى 413 مليار دولار هذا العام، مما يُمثل زيادة بنسبة 10% عن الخمس سنوات الماضية، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى 29% على مدى العقد المقبل.

وتنفق جزر سيشل؛ وهي عبارة عن أرخبيل شمال شرق مدغشقر أكثر من 22% من ميزانيتها - باستثناء مصروفات الرعاية الصحية والاجتماعية- على إجمالي نفقات السفر والسياحة.

ووفقاً لأرقام مجلس السياحة والسفر العالمي، تنفق كل من جمهورية الدومينيكان وجامايكا جزءاً ضخماً من ميزانيتها على السياحة أيضاً بواقع 22% و17% على التوالي، بينما تنفق الأردن وآيسلندا وسنغافورة أكثر من 10%.

حجم إنفاق الدول على السياحة من ميزانيتها عام 2013 (باستثناء مصروفات الرعاية الصحية والاجتماعية)

الدولة	حجم الإنفاق بالمائة
1- جزر سيشل	22.4
2- جمهورية الدومينيكان	21.8
3- جامايكا	17.1
4- جزيرة موريشيوس	16.4
5- باربادوس	16.1
6- مالطا	11.4
7- الأردن	10.6
8- آيسلندا	10.3
9- الولايات المتحدة الأمريكية	5.2

ويعد إنفاق ملايين الدولارات على الحملات التسويقية أمراً ضرورياً بالنسبة للدول التي تُمثل فيها عائدات السياحة جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي،

حيث حققت حملة "The Visit Denmark" لجذب السياحة إلى الدنمارك عوائد بلغت 16 دولاراً عن كل دولار تم إنفاقه، في حين حققت حملة "Tourism Ireland" إيرادات بلغت 10% على إعلانات التلفزيون والإنترنت.

وعلى الجانب الآخر، فإن الدول الصغيرة ليس لديها سوى خيارات قليلة إذا رغبت في الحفاظ على اقتصادها، فبلد مثل سيشل يحصل على 21% من الناتج الإجمالي المحلي من السياحة، بينما يأتي 14% من الناتج الإجمالي المحلي في مالطا من السياحة، وموريشيوس 11%، وباربادوس 11%، إذ تعتمد على الزوار الأجانب بشكل خاص، في حين يأتي أكثر من 10% من الناتج الإجمالي المحلي في الرأس الأخضر وكرواتيا وكمبوديا من السياحة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ويقول مدير الأبحاث في مجلس السياحة والسفر العالمي "روشيل تيرنر"، إنه إذا لم يكن لدى الكثير من البلدان سفر وسياحة فلن يكون لديها في المقابل ناتج محلي أو اقتصاد، إذ تلعب السياحة دورًا مهمًا في العديد من الدول الجزرية في جميع أنحاء العالم .

كم تمثل السياحة من الناتج المحلي الإجمالي	
الدولة	النسبة المئوية
1- جزر سيشل	21.2%
2- الرأس الأخضر "كاب فيردي"	16.2%
3- جزر مالطا	13.6%
4- كرواتيا	12.1%
5- جزيرة موريشيوس	11.3%
6- باربادوس	10.9%
7- كمبوديا	10.4%
8- مونتنيغرو	9.8%
9- الولايات المتحدة الأمريكية	2.7%

وتستهدف العديد من الحملات الإعلانية الأثرياء من أماكن مثل الولايات المتحدة وألمانيا، إلا أن متوسط ما ينفقه الفرد الأمريكي في الخارج لا يُماثل ما ينفقه المواطنون في الدول المتقدمة الأخرى، فالأشخاص في لوكسمبورج على سبيل المثال ينفقون نحو 7000 دولار خارج البلاد، بينما ينفق سكان سنغافورة في المتوسط نحو أكثر من 4000 دولار سنويًا على السفر والسياحة، وهو أكثر بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ 450 دولارًا، بينما تأتي النرويج والكويت وقطر وهونغ كونغ أيضًا في المراكز الأولى في حجم إنفاق الفرد على السفر في الخارج.

حجم الإنفاق على السياحة في الخارج للفرد عام 2013	
الدولة	حجم الإنفاق بالدولار
1- لوكسمبورج	7000
2- سنغافورة	4550
3- النرويج	3640
4- الكويت	3060
5- قطر	3050
6- هونغ كونغ	2950
7- آيسلندا	2620
8- سويسرا	1990
9- الولايات المتحدة الأمريكية	330

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا قدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وبدأت الحكومات تعاود الإنفاق على السفر والسياحة مرة أخرى منذ بدء الركود العالمي عام 2008، لكن الحكومات صارت أكثر حذرًا في أوجه إنفاق المال.

وزادت المنافسة بين الحكومات في ظل وجود العديد من وجهات السفر الساحرة مثل منتجعات البحر الكاريبي وماليزيا، لذلك تُمثل الحملات الدعائية لجذب السياحة ضرورة اقتصادية.

التأثير على مصر:

هناك ضرورة للترويج غير التقليدي للسياحة المصرية سواء من خلال الإنترنت أو التواجد في أماكن ترويج غير تقليدية بدول العالم كالمتاحف المتخصصة خاصة بالدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية مع ضرورة إعادة النظر في أسلوب الإدارة والخدمات اللوجستية للمناطق السياحية خاصة الأثرية لإبراز الشكل والمضمون الحضاري المصري مع تنظيم حزم تشجيعية لليابان والصين ودول أمريكا الجنوبية (الأرجنتين والبرازيل) من خلال رحلات طيران عارض طويلة مباشرة بعد نجاح تجربة الصين في فبراير 2015 مع التركيز على تنشيط أنواع سياحية جديدة مثل سياحة المؤتمرات والسياحة البيئية وسياحة الحوافر وغيرها.

يعتبر تشجيع سياحة الجذور ووضع برنامج لأفكار جديدة لجذب المصريين المهاجرين بالتعاون مع وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج أحد السبل الناجحة لتنشيط السياحة في مصر مع التركيز على جذب مزيد من السياحة العربية خاصة في ظل ارتفاع معدلات الإنفاق السياحي العربي قياسا بالسائحين الأجانب. كما يجب تنوع المنتج السياحي (فندق، إيكولوج، سياحة سفاري، سياحة يخوت، ملاعب جولف، سياحة المؤتمرات...) وتنمية قطاعات السياحة الترفيهية والشواطئ مع تشديد التأمين على المنشآت السياحية وتأكيد ذلك من خلال وسائل الإعلام مما يشجع السائحين الأجانب على السفر إلى مصر.

كما يجب النظر إلى المنتج السياحي على أنه عنصر ترويجي ضمن سلسلة القيمة المضافة الاقتصادية بحيث يمثل عنصر ترويج هام لباقي الصناعات المصرية مثل الأثاث والمنسوجات والسلع التراثية ضمن برامج تنشيط السياحة بحيث تتكامل القيمة والأهداف الاقتصادية معاً.

من ناحية أخرى يجب تعديل الشكل المؤسسي الحالي وإصلاح البنية السياحية لمنظومة الترويج والتنشيط للسياحة من خلال مضاعفة أنشطة الترويج السياحي من خلال رفع كفاءة المكاتب السياحية الخارجية والاستفادة من السفارات المصرية في الترويج السياحي لجذب مزيد من السائحين خاصة خطط اجتذاب حركة سياحية من الأسواق الناشئة مثل أذربيجان ودول وسط آسيا وبلغاريا والمجر ودول وسط أوروبا بالتنسيق مع الأطراف المعنية مثل قطاع الطيران.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الاسبوع

(رويترز) (موقع ارقام)

أغلقت مؤشرات الأسهم الصينية تداولات يوم الجمعة على ارتفاع هامشي، عقب صدور بيانات اقتصادية أظهرت تحسن معدلات التضخم.

وقال مكتب الإحصاءات الصيني، إن مؤشر أسعار المنتجين ارتفع بنسبة 0.1%، خلال سبتمبر، وهو أول ارتفاع له منذ أكثر من 4 سنوات، كما ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 1.9% على أساس سنوي.

وارتفع سهم "سينوكيم" بنسبة 10% إلى 10.57 يوان في ختام التداولات، بعد ورود أنباء عن إجراء الشركة محادثات للاندماج مع "ChemChina"، في صفقة قد ينتج عنها كيان أكبر تصل قيمة أصوله إلى 100 مليار دولار.

وفي ختام التداولات، ارتفع مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.1% إلى 3063 نقطة.

و ارتفعت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام تداولات يوم الجمعة، مدعومة بانخفاض قيمة الين أمام الدولار ومكاسب شركات الطاقة التي استفادت من ارتفاع أسعار النفط.

وفي ختام التداولات، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.5% إلى 16856 نقطة، كما ارتفع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.35% إلى 1347 نقطة.

ارتفعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة مدعومة بأسهم القطاع المصرفي، وقلصت مكاسبها بالتزامن مع تحول أسعار النفط نحو التراجع، ولكن المؤشرات الرئيسية سجلت خسائر للأسبوع الثاني على التوالي.

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي بمقدار 39.4 نقطة إلى 18138 نقطة بعد مكاسب في بداية الجلسة بأكثر من 160 نقطة، كما ارتفع مؤشر "نازداك" (+) حوالي نقطة واحدة) إلى 5214 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "S&P 500" القياسي (+ 0.4 نقطة) إلى 2133 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" خسائر بنسبة 0.6%، كما سجل "نازداك" خسائر بنسبة 1.5%، في حين سجل "S&P 500" الأوسع نطاقاً خسائر أسبوعية بنسبة 1%.

وأغلق سهم "جي بي مورجان" منخفضاً بنسبة 0.3% إلى 67.5 دولار رغم إعلان البنك عن انخفاض أرباحه بنسبة 7.6% إلى 6.29 مليار دولار أو 1.58 دولار للسهم في الربع السنوي الثالث، بينما أشارت التوقعات إلى أرباح بمقدار 1.39 دولار للسهم.

وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع "ستوكس يوروب 600" بنسبة 1.3% أو بمقدار 4.3 نقطة إلى 340 نقطة، وحقق المؤشر القياسي مكاسب أسبوعية بنسبة 0.1%.

وارتفع مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (+ 36 نقطة) إلى 7013.5 نقطة، كما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ 166 نقطة) إلى 10580 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+ 65.7 نقطة) إلى 4471 نقطة.

من ناحية أخرى، انخفضت العقود الآجلة للذهب تسليم ديسمبر عند التسوية بنسبة 0.2% أو بمقدار 2.10 دولار إلى 1255.50 دولار للأوقية، وحقق المعدن الأصفر مكاسب أسبوعية بحوالي 0.3%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفي أسواق النفط، انخفض خام "نايمكس" الأمريكي بنسبة 0.2% أو بمقدار 9 سنتات، وأغلق عند 50.35 دولار للبرميل، وحقق مكاسب أسبوعية بنسبة 1.1%، في حين تراجع "برنت" بنسبة 0.2%، أو بمقدار ثمانية سنتات، وأغلق عند 51.95 دولار للبرميل، محققاً مكاسب أسبوعية بأقل من 1.0%. وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، ارتفعت مبيعات التجزئة الأمريكية خلال سبتمبر بنسبة 0.6%، وهو أكبر ارتفاع شهري في ثلاثة أشهر، بينما انخفض مؤشر "ميتشيجان/رويترز" لثقة المستهلك إلى المستوى 87.9، وهو أدنى مستوى في 13 شهراً.

التأثير على مصر:

رغم التراجعات التي شهدتها عدد من أسواق المال العالمية وبعض الأسواق العربية على مدار الأسبوع إلا أن أداء البورصة المصرية استمر للأسبوع السابع على التوالي متجها ناحية الاتساق مع الأوضاع الداخلية في الاقتصاد المصري، وخاصة تكنهات التعديل في سياسات أسعار الصرف للعملات الأجنبية خلال الفترة المقبلة كجزء من برنامج مصر للإصلاح الاقتصادي والتأثير الإيجابي للوديعة السعودية على الاقتصاد المصري. وتشير التقديرات إلى استمرار البورصة المصرية في التفاعل الإيجابي مع أي متغيرات إصلاحية إيجابية في البناء الاقتصادي المصري خاصة وأن معدلات التداول لازالت تشير إلى وجود سيولة غير موظفة راغبة في الاستثمار بالبورصة إذا تحسنت الأوضاع خلال الفترة القادمة. حيث إن أسواق المال العالمية لازالت تشهد تذبذبات في ظل استمرار الضغوط على المؤشرات الاقتصادية وتساعد أزمات الديون في أغلب دول العالم خاصة الديون السيادية وانخفاض السيولة الملحوظ في سوق السندات الأمريكية وارتفاع الميل إلى الأصول الآمنة خلال الفترة الأخيرة بشكل نسبي قياساً بمعدلات الاستثمار في أسواق الأسهم.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.